

# الماضرة الاولى :

## مفاهيم و تعاريف اقتصادية :

لتسهيل دراسة موضوع الاقتصاد الزراعي لابد من تناول بعض التعاريف و المفاهيم الاساسية ذات العلاقة بالموضوع و من هذه المفاهيم ما ياتي :

### دراسة علم الاقتصاد:

يرجع السبب الرئيسي في دراسة علم الاقتصاد الى اهتمام العلم بأمر كثيرة تتصل بحياتنا اليومية اتصالاً وثيقاً كالأمر المتعلقة بالاسعار و الانتاج و الاجور و الضرائب و البطالة و الاحتكار ..... الخ و هو يساعدنا في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية التي نجابها في حياتنا اليومية و يرشدنا الى كيفية استعمال مواردنا بصورة صحيحة و الى وضع السياسات الاقتصادية السليمة، و حل المشكلات الرئيسية التي تجابه المجتمعات البشرية.

### مفهوم علم الاقتصاد :

هناك عدة تعاريف لعلم الاقتصاد و لكن يمكن تعريفه بمفهومه الواسع ( بأنه العلم الذي يدرس جميع الفعاليات التي يقوم بها افراد المجتمع البشري في محاولتهم الموازنة بين حاجاتهم و مواردهم لأجل الحصول على العيش ).

وقد عرفه ( آدم سميث ) وهو مؤسس الاقتصاد الحديث و اول من نشر دراسة منظمة في هذا العلم عندما نشر كتابه ( ثروة الامم ) عام 1776 (بأنه علم الثروة )لأنه يدرس الثروة من ناحية انتاجها و تداولها. و عرفه الاقتصادي الانكليزي (الفرد مارشال ) 1842 – 1924 في كتابه (مبادئ الاقتصاد) بأنه (ذلك العلم الذي يدرس بني الانسان في حياتهم العادية فهو يبحث ذلك الجزء من نشاط الفرد و المجتمع في الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق الرفاهية العامة ) اي انه يهدف الى دراسة الثروة من جهة و دراسة الانسان من جهة اخرى .

وهناك عدد كبير من التعاريف لعلم الاقتصاد و كـتعريف شامل فإن ( الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة قابلية الفرد او المجتمع في اختيار الموارد الانتاجية النادرة او المحدودة ( كالارض و العمل ورأس المال ) لإنتاج السلع المختلفة و توزيعها للاستهلاك بين مختلف الافراد و الطبقات في المجتمع ). نستخلص مما سبق

ان دراستنا لعلم الاقتصاد تساعدنا على الاستفادة من مواردنا المحدودة الى اكبر حد ممكن.

### المشكلة الاقتصادية :

يختص كل علم من العلوم ببحث مشكلة معينة معينة و علم الاقتصاد يختص ببحث المشكلة الاقتصادية ، و لتحديد المشكلة الاقتصادية لابد من التطرق الى اسبابها وعناصرها.

تعد الندرة النسبية Relative scarcity جوهر المشكلة الاقتصادية و المقصود بالندرة النسبية ،ندرة وسائل الاشباع بالنسبة للحاجات و وسائل الاشباع هي الموارد المتوفرة و هذه الموارد مهما بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يرغب الانسان في الحصول عليها ولو فرضنا ان الموارد متوفرة بالمقدار الذي يطلبه الانسان لإشباع حاجاته لإنقفت المشكلة الاقتصادية ، وهذا يعني ان المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب احساس الافراد بوجود حاجات متعددة و متجددة اي حاجات غير محدودة يقابلها وسائل اشباع متمثلة بالموارد المتوفرة و هي نادرة او محدودة و لما كانت الموارد تتميز بالندرة النسبية لا الندرة المطلقة و ان للافراد رغبات متعددة بحاجة ملحة للاشباع فلا بد من تنافس هذه الرغبات على هذه الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة و هذا الوضع يجعل الفرد يختار بين الحاجات الاكثر الحاحاً التي تكون لها الاولوية في الاشباع و بين الحاجات الاقل الحاحاً و التي يمكن التخلي عنها فالمشكلة تكمن في كيفية تنظيم المقادير المحدودة من الموارد الانتاجية و توزيعها على مختلف النشاطات الانتاجية بأحسن طريقة ممكنة للحصول على افضل مجموعة من السلع الاستهلاكية المطلوبة و الموارد المتوفرة في اي مجتمع لا تشمل على الموارد الطبيعية الحرة كالاراضي و المعادن والغابات فحسب بل تشمل ايضاً على الموارد البشرية ( الفكرية والعضلية ) هذا بالاضافة الى الاشياء الاخرى المساعدة التي صنعها الانسان لزيادة الانتاج كالمكائن و الالات و الابنية .

مما سبق نستنتج ان المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين اساسيين هما تعدد الحاجات من جانب يقابله ندرة الموارد ( السلع و الخدمات ) من الجانب الاخر.

### الحاجات البشرية :

يقصد بالحاجات البشرية تلك الرغبة التي تتولد في الانسان نحو الاشياء سواء كانت هذه الرغبة متفقة مع القانون او الاخلاق او لا تتفق و كل فرد من الافراد له حاجات يريد اشباعها و تتولد هذه الحاجات من طبيعة المنطقة التي يعيش بها او المهنة التي يمارسها و الاعراف و التقاليد التي يسير عليها مجتمعه . و يلاحظ ان الحاجات

البشرية غير محدودة العدد و يزداد تعددها مع تقدم المدنية و وسائل المواصلات و قد ساعد النظام الرأسمالي على ظهور حاجات متعددة جديدة كثيرة ما ادى الى اختراعات فكل اختراع جديد يخلق حاجات جديدة.

ولقد اطلق بعض الاقتصاديين على مبدأ تعدد الحاجات و تنوعها بقانون تنوع الحاجات البشرية و مضمونه ( ان عدد السلع و الخدمات المختلفة التي يحتاجها الاشخاص لا حد لها على اساس ان الحاجات القديمة كلما اشبعت ظهرت حاجات جديدة).

### للحاجات البشرية خصائص متعددة يمكن تلخيصها كما يلي :

١/ قابليتها للاشباع : اي ان حاجة الفرد يمكن اشباعها اذا انفق عليها قدر محدد من المال .

٢/ قابليتها للاحلال و الاستبدال : اذ يمكن للحاجات البشرية ان يحل بعضها محل البعض الاخر فالحاجة لشرب القهوة قد تزيل الحاجة لشرب الشاي اي اشباع حاجة بديلة محل حاجة اخرى و هذا ما يعرف بالاحلال.

٣/ قابليتها للتعدد: لا تكون حاجات الانسان محدودة العدد و لكنها تتزايد بصورة مستمرة.

٤/ الحاجات متكاملة : هناك كثير من الحاجات لا يمكن اشباعها إلا بإشباع حاجات اخرى معها فالحاجة لشرب الشاي تؤدي للطلب على السكر و هذا ما يعرف بالتكامل.

### الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي :

ان دراسة النظرية الاقتصادية يمكن ان تقسم على مجالين واسعين هما **الاقتصاد الجزئي** Micro-economics الذي يتعلق بمسائل الافراد و المشاريع و يكون تركيز الاهتمام فيه على تكوين الاسعار و المشكلة الاساس التي يعالجها هي تحديد الاسعار و الكميات بقوى العرض و الطلب لذا فإن نظريته هي نظرية الطلب و نظرية العرض و نظرية السعر في الاسواق المختلفة وهو يحاول تحديد مالذي يجعل الفرد يشتري احدى السلع بدلاً من الاخرى كونه مستهلكاً وماالذي يدفعه لإنتاج هذه السلعة او تلك كونه منتجاً.

اما **الاقتصاد الكلي** Macro-economics يهتم بمعالجة مشاكل الاقتصاد الوطني ككل و يهتم به و يشار له في بعض الاحيان بتحليل التوازن العام وانه يتضمن دراسة

الانتاج الكلي و الاستخدام الكلي و المستوى العام للاسعار و الاستهلاك الكلي و يصف الدورات التجارية و يحلل الاجرائات المالية و النقدية و يفسر التضخم و يحلل اثر تغيرات معدل النمو الاقتصادي.

### **النظام الاقتصادي : The economic system**

يتكون النظام الاقتصادي من القوانين والتقاليد و المبادئ التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي و يتم من خلالها استخدام الموارد الانتاجية لأشباع الحاجات الانسانية. و **يهدف** النظام الاقتصادي الى تحديد انواع و كميات السلع و الخدمات التي تنتج و طرائق انتاجها و كيفية توزيعها و ان النظام الاقتصادي الخاص بأي بلد يعتمد على من هو المالك للثروة الافراد ام الدولة، و بناء ملكية الثروة هناك ثلاث انواع من الانظمة الاقتصادية :

#### **١/ نظام المشروع الحر : Free Enterprise**

و فيه تكون جميع الثروة مملوكة للافراد و ان المشكلة الاقتصادية في هذا النظام تُحل من خلال نظام (آلية) الاسعار، اي من تفاعل قوى العرض و الطلب و هو ما معمول به في النظام الرأسمالي.

#### **٢/ نظام الاقتصاد المخطط: Planned Economy**

تكون الدولة في هذا النظام هي المسؤولة عن الانتاج و التوزيع و مسائل النمو من خلال سلطة التخطيط المركزية في الدولة و ذلك استناداً الى الملكية الاجتماعية للثروة و تكون مسؤولة عن تحديد الكميات المنتجة و وضع الاسعار و توزيع الدخل.

#### **٣/ نظام الاقتصاد المختلط: Mixed Economy**

في هذا النظام بعض القرارات تتم من قبل الدولة ( القطاع العام ) و بعضها الاخر من القطاع الخاص . و تنتهج كثير من الدول هذا النظام اذ لا يوجد بلد يقوم بالكامل على نظام المشروع الحر.

### **السلع : Goods**

من المصطلحات التي تستخدم بشكل واسع من قبل الاقتصاديين للاشياء التي يحتاجها الناس لأشباع حاجاتهم الانسانية هي **السلع** و تتضمن جميع الاشياء المفيدة التي تحقق منفعة و تكون مرغوبة من قبل الافراد . و السلع الاقتصادية نوعان رئيسيان هما الثروة ( Wealth ) و الخدمات ( Services ) فالسلع الاقتصادية ذات الطبيعة المادية هي ثروة اما السلع الاقتصادية غير المادية فهي خدمات . فالارض الزراعية

وجميع الموارد كـخامات الحديد والفحم و النفط و جميع المصانع و مكائنها و ابنيتها هي ثروة، اما السلع غير المادة كـخدمات المهندس الزراعي و المرشد الزراعي و الطبيب و المدرس فهي خدمات و هي تمتلك منفعة نادرة لا تقل اهمية عن السلع الاقتصادية المادية.

### الفعاليات الاقتصادية :

في محاولتنا لإشباع حاجاتنا المتعددة نكون مجبرين لأن نقصد و عملية الاقتصاد هي محاولة الانتفاع من الوسائل النادرة وعند عملية الاقتصاد هذه تحصل بعض الفعاليات الاقتصادية التي يمكن تقسيمها الى اربع وهي ( الانتاج والتبادل و التوزيع و الاستهلاك).

١/ **الانتاج** : هو خلق منفعة او زيادتها إذ ان هذه العملية من شأنها ان تسهم في تحقيق نفع معين يعد انتاجاً، فعندما يزرع الفلاح قمحا يكون هناك انتاج و عندما يحوّل العامل المواد الاولية

الى شكل اخر اكثر فائدة يكون انتاج ايضاً فالخبز مثلاً هو نتيجة نهائية لسلسلة طويلة من العمليات الانتاجية تبدأ بزراعة القمح و حصاده و تمر بطحنه و خبزه ثم نقله و تسويقه للمستهلكين.

٢/ **التبادل** : بعد الانتاج هناك مشكلة وضع المنتجات التي تم انتاجها بأيدي مستخدميها . ومع تقدم الحياة البشرية عبر العصور لم يعد هناك اشخاص مكتفين ذاتياً من السلع و انما يضطرون لتبادل السلع مع غيرهم من المنتجين ، فالعامل يبادل خدماته بالطعام الفائض لدى المزارع و في عملية التبادل تكون هناك ضرورة لإدخال واسطة تبادل اولاً بالنقود ثم تستخدم النقود للحصول على سلع اخرى.

٣/ **التوزيع** : يقصد بالتوزيع بالتحليل الاقتصادي تقسيم القدرة الشرائية ( الدخل ) بين اولئك الذين اسهموا بعملية الانتاج و ان هذا التقسيم يكون بشكل مدفوعات ( اجور ، ريع ، فائدة ، ربح ) و ان هذه العملية تدعى بالتوزيع الوظيفي لأن توزيع الدخل على العامل الانتاجي يكون حسب وظيفة او حسب نسبة اسهام ذلك العامل في الانتاج الكلي ، ان العامل الانتاجي يكافأ على وفق اسهامه في الناتج الكلي.

٤/ **الاستهلاك** : يمثل الاستهلاك الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي الذي يتمثل بالانتاج ثم التبادل ثم التوزيع و اخيراً الاستهلاك، و الاستهلاك هو الانتفاع من السلع و الخدمات لإشباع الحاجات الانسانية فالطلب على كل سلعة او خدمة يعتمد

بشكل مباشر على قدرتها على اشباع حاجات الافراد ، والحاجات لوحدها لا تحفز النشاط الاقتصادي انما المحرك الرئيس لهذا النشاط هو طلب المستهلك فطلب المستهلك هو الحاجة معبراً عنها بمصطلح نقدي فالمستهلكون لديهم حاجات متعددة لكن هذه الحاجات ذات تأثير قليل في النشاط الاقتصادي مالم يكن الافراد راغبين و قادرين على دعم هذه الحاجات بقدره شرائية، فالرغبة لاتحفز المنتجين على الانتاج لكن الدفع النقدي و الاستعداد للشراء يجعل هذه الحاجة تصبح طلباً.